

قرار محكمة النقض

رقم 3/27

الصادر بتاريخ 06 يناير 2021

في الملف الجنحي رقم 8950 / 6 / 3 / 2020

طعن بالنقض - تقديم مذكرة وسائل الطعن خارج الأجل - أثره.

البين من وثائق الملف أن الطرف طالب النقض محكوم عليه من أجل جنحة وأنه لم يتسلم نسخة من المقرر المطعون فيه ولم يقيم بإيداع المذكرة المنصوص عليها في المادة 528 من ق م ج رغم مرور أجل الستين يوما من تاريخ تسجيل الملف بكتابة ضبط محكمة النقض، مما يتعين التصريح بسقوط الطلب.

سقوط الطلب

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المسمى عزيز (ص) بمقتضى تصريح أفضى به بتاريخ 07-01-2020 لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بسوق السبت أولاد النمة الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئناف بها في القضية عدد: 153/2802/2019 بتاريخ 31-12-2019 القاضي بتأييد الحكم المستأنف المحكوم عليه بمقتضاه من أجل جنحة حيازة ونقل لبضائع الخاضعة للرسوم والضرائب عند الاستيراد بدون سند صحيح بأربعة أشهر حبسا نافذا وغرامة مالية قدرها 500 درهم وأدائه لفائدة إدارة الجمارك غرامة مالية قدرها 22.864 درهم مع تعديله بجعل العقوبة هي أربعة أشهر حبسا نافذا وأدائه لفائدة الإدارة المذكورة غرامة مالية قدرها 22.864.

إن محكمة النقض ؛

بعد أن تلا المستشار السيد عبد الناصر خرفي التقرير المكلف به في القضية.

وبعد الإنصات إلى السيد إبراهيم الرزيوي المحامي العام في مستنتجاته.

وبعد المداولة طبقا للقانون؛

بناء على المادتين 530 و 528 من قانون المسطرة الجنائية المعدل بقانون رقم 05-23

المطبق بظهير 2005/11/23.

حيث إن الفقرة الثانية من المادة الأخيرة، توجب على طالب النقض أن يودع مذكرة بكتابة الضبط للمحكمة التي أصدرت القرار المطعون فيه خلال ستين يوما الموالية لتصريحه بالطلب أو من تاريخ تسجيل القضية بكتابة ضبط محكمة النقض وإلا فيسقط طلبه، وأن الفقرة الثالثة من نفس المادة لم تجعل تقديم المذكرة إجراء إختياريا إلا في الجنايات وبالنسبة للمحكوم عليه طالب النقض دون سواه.

وحيث إن هذه القضية محكوم فيها من أجل جنح، ولم يتم إيداع المذكرة المنصوص عليها رغم مرور ستين يوما من تاريخ تسجيل الملف بكتابة الضبط بمحكمة النقض 29-07-2020.

لهذه الأسباب:

صرحت بسقوط الطلب المقدم من طرف الطاعن أعلاه والحكم عليه بالصائر يستخلص طبق الإجراءات المقررة في قبض المصاريف القضائية وتحديد مدة الإكراه البدني في أدنى أمدده القانوني.

وبهذا صدر القرار و تلي بالجلسة المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة : محمد بن حمو رئيسا و المستشارين : عبد الناصر خرفي مقررا ومصطفى نجيد ومحمد زحلول وأحمد مومن و بحضور المحامي العام السيد إبراهيم الرزيوي الذي كان يمثل النيابة العامة و بمساعدة كاتب الضبط السيد عزيز ايورك.

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض